الثقافة العربية في الجزائر

تستصرخ العرب

يبدو أن قادة العرب لم ينظروا نظرة فاحصة الى ما نص عليه الدستور الفرنسي الجديد من اعتبار (الجزائر العربية) بلداً فرنسياً لا فرق بينه وبين أي جزء من التراب الفرنسي من حيث الوضع الدولي . فلم يتجاوز موقفهم منه ما هو دأبهم أزاء كل تشريع يفرض على بلد عربي مصطنع من الاحتجاج والاستنكار الذي لا يعبر عن أكثر من تعزية سياسية ، لذلك البلد المنكوب ، مع أن هذا الوضع الدستوري الجديد الذي فرض على الجزائر فرضاً يهم — في رأينا — كل بلد عربي بطريق مباشر كأي وضع دولي ذي علاقة مباشرة بمصالحه القومية وحقوقه الخاصة . وهو لذلك قابل للتأثر ، بل عرضة للزوال بما تقوم به الدول العربية ضده — دفاعاً عن حقوقها القومية ومصالحها الخاصة — من عمل ايجابي جدي حازم جريء فأخطر نتائجه — في رأينا — هو تسويغ كل إجراء تتخذه فرنسا (لتخليص) الجزائريين من عروبتهم واستخلاصهم لما يراد لهم من الانقطاع عن ماضيهم والاندماج الروحي في العائلة الفرنسية الكبرى ضماناً للاندماج السياسي وأماناً من كل ما من شأنه ايقاظ الشعور القومي والنزعة الانفصالية من الداخل أو الخارج ولو بعد حين . أو بعبارة أوجز تبرير العمل بصراحة على ابادة القومية الجزائرية من أسسها الاولى بمحاربة الثقافة العربية في الجزائر — بصفتها ثقافة أجنبية — بجميع الوسائل في مأمن من الرأي العام الدولي . إذ لا وزر على فرنسا — كأمة ذات حضارة — أن تعمل على التمكين لحضارتها في جزء من وطنها وإن أدى ذلك الى محاربة ثقافة أو حضارة أخرى داخل ذلك الجزء بحجة أنه ليس بحاجة اليها ، بل قد لا تنسجم مع حضارته القومية ومصالحه الوطنية وقد يكون انتشارها عاملاً في تفكيك

الوحدة التي هي ضرورية لحياة الأمة وليس هذا مجرد حدث قد يختلف به الغرب في التعصب جادة الصواب .

فبينما ينص هذا الدستور نفسه في مقدمته ومواده الأولى على ضمان الحريات كلها — ومن بينها حرية القول والاعتقاد والاجتماع — لجميع الفرنسيين والقاطنين في الأرض الفرنسية ومنهم الجزائريون الذين أطلق عليهم لقب (الفرنسيون المسلمون) نرى أصابير الأوراق المهملة في محافظات جميع المدن والقرى بالجزائر تنبت مئات المطالب بالترخيص في فتح مدارس أو تأسيس جمعيات وأندية عربية مهما كان نوعها وهدفها . ونرى هذا الدستور الذي يضم ٤٠ ألف وأحد عشر مليون ناطق بالضاد لا يسمح فيه باصدار صحيفة واحدة بلسانه الذي حافظ عليه وآثره من بين سائر الألسنة ثلاث مئة وألف سنة ولا يسمح فيه باستيراد صحيفة عربية أو كتاب عربي من أي بلد عربي آخر وان كان موضوع الصحيفة أو الكتاب لا يخرج عن الدين الذي ينص هذا الدستور على ضمان حريته، في حين يسمح باصدار واستيراد الصحف والكتب بجميع الألسنة الأجنبية الأخرى مهما كان نوعها وموضوعاتها وقد تكون دعاية صريحة ضد السيادة والمصالح الفرنسية . بل لقد أصبح الحديث بالعربية العامية فيه دليلاً على التمرد والخروج على الطاعة ومدعاة لوضع المتحدث بها — كرجل خطير على أمن الدولة تحت رقابة عصبة من الجواسيس — فالدستور الذي يكفل جميع الحريات الفردية والاجتماعية يعتبر الجزائر بلداً فرنسياً ويعتبر اللغة العربية لغة أجنبية وخطيرة على سيادة الدولة ومصالحها القومية فهي لذلك اللغة الأجنبية الوحيدة التي لا تتمتع في الجزائر بالحرية لأن حريتها يعرّض سلامة الدولة للخطر — لقد أعلن في عهد حكومة الجنرال شارل ديجول الغاء القوانين الأهلية وهي القوانين الاستثنائية التي كانت مشروعة على الجزائر طيلة عهد الاحتلال . وحسب بعض الأغرار أن الأمة قد أريحت من كابوس خانق ومتعت ببعض الحرية برفع هذه القوانين التاسية فصار في إمكانها النهوض بمستواها الاجتماعي والثقافي . بيد أنها ما لبثت أن أخذت الحقائق تجبهها في قسوة ومرارة . فأعلن الجنرال جورج كاترو بصفته والياً عاماً لفرنسا في الجزائر ووزيراً مفوضاً لها في شمال أفريقيا عامة مشروعه الذي يتلخص في انشاء عشرين مدرسة فرنسية لمختلف مراحل التعليم

مهمتها أن تخرج في خلال عشرين سنة مليون غاب لا يعرفون كلمة عربية واحدة وأتبع ذلك بتصريحه الذي يقول فيه (ان الذين يحلمون ببقاء الجزائر عربية أو بإمكان انفصالها عن فرنسا إنما هم أغرار يستحقون الشفقة والرثاء). ثم جاءت حوادث ٨ مايو سنة ١٩٤٥ فاتخذتها فرنسا سبباً لاغلاق جميع المدارس العربية بحجة أنها كانت وكراً للثائرين على سيادة الدولة والأمن العام. مع أنّ الذين اشتركوا في تلك الحوادث أغلبهم من العمال وخريجي المعاهد الفرنسية. وأطلقت لسان صحافتها على العربية والإسلام فكتب نفر من رؤساء أحزابها بما فيها الشيوعية والاشتراكية ومن وزرائها السابقين وفي مقدمتهم المسيو مارك وكار وزير العدلية السابق يطالبون بإبادة المساجد من كامل القطر الجزائري أو على الأقل بترجمة القرآن الى اللغة الفرنسية ترجمة رسمية منقحة يحذف منها كل ما من شأنه إيقاظ النخوة والشعور بالكرامة في النفوس لتفرض على المسلمين لتلاوتها في الصلاة والعبادات، على أن تحرم اللغة العربية عليهم تحريماً قاطعاً اذا ارادت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر كجزء من أرضها لأن اللغة العربية هي أخطر شيء على السيادة الفرنسية. وكان من نتائج هذه الحملة العمواء التي استمرت حوالي أربعة أشهر وشاركت فيها جميع الصحف الفرنسية الكبرى أن صدر قرار من الولاية العامة الفرنسية بالجزائر ينص على عدم الترخيص لأحد بالتعليم العربي إلاّ بعد أداء امتحان في اللغة الفرنسية ... وعلى عدم الترخيص بفتح مدرسة أهلية إلاّ بعد الاطمئنان الى نزاهة القائمين بها ... وتعهدهم بتعليم الفرنسية والعربية معاً في حصص متوازية ... وشددت الرقابة على الحدود التونسية حتى لا يفلت الى تونس طلبة العلوم العربية المغامرون لتلقيها في جامع الزيتونة (صنو الأزهر) وسيق عشرات منهم الى السجون لأنهم حاولوا اجتياز الحدود بغير جواز فالحصول على الجواز أمرٌ ليس في الامكان وعويز عليهم أن تتقلص ظلال الثقافة العربية من الجزائر العربية — وعلى الرغم من مساعي الجزائريين الذين اشتركوا في وضع الدستور الفرنسي الجديد أملاً منهم في تحقيق بعض رغبات الجزائر القومية من هذا السبيل — فقد أُصرّ جميع زملائهم من الفرنسيين على رفض رغباتهم في اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر الى جانب اللغة الفرنسية فأصبحت بحكم هذا الدستور لغة أجنبية فيها، وأصبح كل ما كان يتخذ ضدها من أعمال أو يشرع من

قرارات ادارية موافقاً لروح الدستور ونصوصه فصار بذلك عملاً شرعيًّا ليس فيه من جناح .

وبديهي ان تضييق الخناق على اللغة والثقافة العربية مساس صريح ومباشر بالحقوق القومية والمصالح الخاصة للدول العربية . إذ من نتائجه زوال نفوذها في جمعة تعتبرها جزء من وطنها الأكبر ، كما أن من نتائجه فقدان مصر وسوريا لسوق كان من أخصب أسواق مكاتبها ومطبعها وكان في الامكان أن تزداد نطاقها عن أيام . فهل فكرت الدول العربية في اتخاذ موقف عملي حاسم ازاء هذا الاعتداء ان في امكانها ولا سيما مصر وسوريا انقاذ معاملها وانقاذ الجزائر من خطر تكرر مأساة الاندلس مرة أخرى في تلك البقعة التي دافعت عن عروبتها قرناً وسبع عشرة سنة دفاع الأبطال .

ففي مصر وحدها ١٣٦ مدرسة فرنسية بمختلف مراحل التعليم ، وفي مصر توزع كل أسبوع ٨٠ صحيفة فرنسية يصدر بعضها في القاهرة ويرد الباقي من فرنسا فهل في امكانها أن تطالب بدل كل مدرسة وبدل كل صحيفة مثلها في الجزائر وهي بذلك غير ظالمة وهي بذلك صريح كثيراً

* * *

أما بعد ، فقد وفد على مصر منذ فترة وجيزة الأديب الفرنسي الكبير المسيو جورج دوهاميل داعية للثقافة الفرنسية وكانت أول محاضرة له في القاهرة تحت عنوان (فرنسا حياتي) وسوف لا يصل هذا المقال الى القراء حتى يكون الاستاذ موريس جارسون الأديب الفرنسي المشهور قد وصل مصر لمواصلة ما بدأه سلفه من الدعاية لفرنسا وثقافتها . فهل فكرت مصر في أن توفد الى شمال أفريقيا من أساتذتها من بعد أولئك العرب المثقفين المحرومين بأقباس من الثقافة وتجدهم في مصر العزيزة التي قطعت بينهم وبينها الصلات منذ زمن طويل . إذ فرنسا لم تسع إلاّ مرغمة وفي إمكان مصر أن ترغمها ان شاءت وعسى أن ينتبه قادة مصر الى هذا الواجب الخطير .

محمد الهادي الناصر الجزائري